# الأَتِّجَاهُ الْعَقْلِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْكَشَّافِ لِلزَمَخْشَرِيِّ

## (دراسة نقدية)

محمد علي رضائي كرماني  حسن تقي زاده  مسعود نمازي زادان

جامعة فردوسي مشهد - جمهورية ايران الاسلامية

### فحوى البحث

الزمخشري، محمود بن عمر الذي كتب تفسيره المسمى (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل) أخذ حيّزاً كبيراً في ميدان تفسير القرآن من قِبَلِ مفكري الاسلام بوصفه مصدراً تفسيرياً مُهِما للغاية، وذلك بسبب سيطرة النزعة العقلية المعتزلية على فكره فضلاً عن التوجه البلاغي واللغوي فيه. وبناءاً على ذلك فانه لم ينجُ من النقد، قديما وحديثا، حتى أنهم اتهموا تفسيره بأنه من جنس (التفسير بالرأي) المحظور شرعاً.

والبحث الذي بين أيدينا، عرض لمزالق وهناتٍ لم يعرض لها ناقدوه القدامى، مزالق أوقعه فيها نزوعه الاعتقادي الذي أوقعه في حبائل النقد الموضوعي الهادف.

الملخص:

كان تفسير الكشاف و لم يزل ينال اهتمام الكثير من مفكري الدين باعتباره مصدراً تفسيرياً مهماً للغاية وذلك بسبب سيطرة النزعة العقلية علي فكرة الكاتب في مضمار المعرفة الدينية و التركيز علي الأوجه الأدبيةوالبلاغية للقرآن الكريم. مع هذا كله إن دراسة الإتجاه العقلي المسيطر علي الزمخشري في هذا الكتاب تفيد أن الكاتب ربما يكون قد تعرض لمزالق في استخدام القواعد التفسيرية و مناهج التفسير. ومن أهم المزالق التي عثر فيها الزمخشري في منهج كتابة التفسير العقلي هي: عدم تحديد دور العقل، والإحتواء على مغالطات تفسيرية وتناقضات قد خرجت عن البراهين العقلية للإستدلالات القرانية، والإنزياح من الحقول اللغوية المألوفة للغة الخطاب القرآني، وإلقاء النظرة السطحية علي المعارف القرآنية وعدم بذل الإهتمام الملحوظ الى إمكانية تحقيق الإرشاد العقلي في ضوء الأدلة النقلية الشاملة، وهذا ما تركز عليه هذه الدراسة النقدية.

**الكلمات المفتاحية**: التفسير العقلي، التفسير الإعتزالي، الكشاف، الزمخشري.

التمهيد:

تفيد المصادر التاريخية أن القرنين الخامس و السادس يعتبران العصر الذهبي لكتابة التفاسير إذ أن المفسرين دفعوا عجلة التفسيرين العقلي و الإجتهادي الى طور التكامل في ذلك الأوان مستخدمين العلوم المختلفة (جرجى زيدان؛ تاريخ آداب اللغه العربيه، ٢/ ١٧، ادنه وى، احمد بن محمد؛ طبقات المفسرين ١٤٨). ومن بين الكتب التفسيرية المشهورة التي جعلت بصماتها الملحوظة على إتجاهات الكتابة التفسيرية هو تفسير «الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الاقاويل في وجوه التأويل» لجار الله الزمخشري (٥٣٨ -٤٦٧) الذي كان من رواد الفكرة الإعتزالية المتأخرين والمشهور بنزعته العقلية و الأدبية في كتابة التفسير.

وبما أن دراسة و تقييم انثربيولجي لمؤلفات التفسيرية القديمة تعتبر في حد ذاتها ضرورة لابد منها في ردم الفجوات الطارئة على التماسك العضوي لهيكلية التفسير القرآني؛ فإجراء دراسة نقدية أو فيما إذا صح التعبير عنها بالانثربيولجية

في الإتجاه العقلي الذي يغلب علي تفسير الكشاف هو حل مناسب يفتح المجال أمام المتضلعين في دراسات التفسير لإبداء آرائهم النقدية و صدق التحكيم علي هذه المؤلفات بشكل عام وكذلك يساعد الباحث في دراسة الإتجاه العقلي السائد علي تفسير الكشاف بشكل خاص.

إذن نحن في هذه الورقة المتواضعة مع الاعتراف بالدور الريادي والبنّاء الذي يلعبه الكشاف في تجسيد ملامح الإعجاز اللفظي و المعنوي للقرآن الكريم وخاصة فيما يتعلق بالقضايا التوحيدية ومبادئها؛ نعتقد أن إجراء دراسة نقدية في الإتجاه العقلي الذي يغلب على هذا التفسير هو جهد مبذول في معرفة الإتجاهات العقلية في التفاسير عامة و في تحديد المزالق التي عثر فيه الزمخشري في تفسيره العقلي خاصة. ونريد من ذلك إنارة الطريق أمام الباحثين الجدد لتأطير التفسير القرآني في إطار دراسة منهجية.

## مكانة و دور العقل في تفسير الكشاف:

قبل البدء بدراسة المزالق التي عثر فيها الزمخشري في الإتجاه العقلي للكشاف و التبعات التي تتمخض من هذه المزالق؛ يبدو تقديم تعريف للعقل و بيان وظائفه في خضم التفسير العقلي أمر لابد منه. والعقل الذي يعتني به المعتزلة هوالعقل الباطن الذي يعد من قوات الإنسان الباطنية بل إنه منظومة من المعارف الفطرية المكتسبة التي قد تكون مصدراً مستقلاً حيناً فتأخذ وظيفة توصيفية حيناً آخر ولايكون ذلك إلا وفق الدور الذي يقوم به العقل في هذه المنظومة المكتسبه. وأما في النظرة الأولي التي تعتبر العقل مصدراً مستقلاً يفترض أن يكون العقل قوة مستقلة بذاتها بل منظومة من الأصول المعرفية و العملية تكون تنبني علي أساس بديهيات التصور و التصديق أو البراهين العقلية. وفي هذه النظرة الى العقل له وظيفتين أحدهما الوظيفة المعرفية الذي يكشف فيها العقل عن المعارف البديهية النظرية في المباديء الكلية لعالم الكون وهما المبدأ التوحيدي ومبدأ علم الكونيات. وثانيهما الوظيفة العملية التي يجعل من العقل مميزاً بين الحسن و القبيح. (للتفصيل انظر: قاضى عبد الجبار؛ المغنى ١١/ ٣٧٥).

والفارق الأساس بين تفسير المعتزلة و معارضيه من الظاهريين سواء من أهل الحديث أو الأشاعرة هو أن المعتزلة يقدم الوظائف العقلية علي الادلة النقلية في التفسير وينطلق في ذلك من منطلق قاعدة تسمي «الفكر قبل ورود السمع» (الشهرستاني؛ الملل و النحل، ١/ ٤٢) فيدعمها باستدلالات و شواهد قرآنية متعددة فمثلاً في موضع تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾[سورة الاعراف: ١٧٢] يقول الزمخشري أن: «هذا من باب التمثيل و التخييل و معنى ذلك أنه نصب لهم الأدلة على ربوبيتة و وحدانيتة، و شهدت بها عقولهم و بصائرهم التي ركبها فيهم و جعلها مميزة بين الضلالة و الهدى» (الكشاف٢/ ١٧٦) (أيضاً أنظر: تفسير الآيات الآتيه: البقرة/ ٢٧، النساء/ ١٦٥، هود/ ١٧، الطور/ ٦).

في رأي المعتزلة وكذلك الزمخشري إن هذه الآيات البينات مقوية لأدلة العقل ومؤكدة لها ومتضمنة ذكرها، ولامتلاك الأشخاص هذا المستوي من الوعي يقدم العقل في حقل المعرفة الدينية (قاضى عبد الجبار، متشابه القرآن/ ٢٣؛ الكشاف، ٤/ ١٧٧). امّا الدور الوظيفي التوصيفي الذي يقوم به العقل في التفسير، يظهر في توظيف المعارف و المصادر اللازمة في وصف تقريري لمكاشفات موحية أو تحليل هذه المكاشفات أو إستنباطها. لذلك حينما حصل أيّ تعارض بين المقدمات النقلية و بين المباديء العقلية الصريحة في مصدر معرفي حيث يخاف فيه علي المخاطب وقوعه في دوامة الإلتباس الفكري و إساءة الفهم في الآي القرآنية التي توحي في ظواهرها بجسمانية الخالق و تعزوا نسبة إضلال العباد بربوبيته –مستعيذا بالله فيها كلها –لا يبقي أمام المفسر إلا أن يؤول الآيات بأنواع المحسّنات البيانية كالمجاز، والإستعارة، والكناية، والتمثيل و... لتلائم بذلك المقدمات النقلية مع الأدلة العقلية الصريحة. (انظر الى: شنوقه، سعيد؛ التاويل في التفسير بين المعتزلة و

السنة/ ١٠٠ -مهرى، حسن ابوسعده؛ الاتجاه العقلي في مشكلة المعرفة عند المعتزلة/ ٤٢).

ومثال ذلك تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ [سورة الاسراء: ١٦] حيث يعتقد أن ظاهر هذه الآية الكريمة فيما يبدو لايقبل التبرير وفق الأدلة العقلية فينبغي لها أن تكون من أبرز الشواهد القرآنية التي تقتضي في تفسيرها اللجوء الى الإتجاه العقلي و إستخدام العلوم الأدبية. وفضلاً عنها إن الوجه الوحيد الذي له طريق الى المنطق في تفسير الآية هو المجاز، وذلك يكون مستنداً الى القواعد اللغوية، والروائية، والقرآنيـــة. (الكشاف، ١/ ٣٣٨، ٢، ٦٥٤) لقد تمكن الزمخشري و الى حد كبير من اثبات الإعجاز اللفظي للقرآن الكريم وكذلك من ترسيخ فكرة أن تعمق النظر و التحليل العقلي في فهم تعاليم القرآن التوحيدية والقضايا المتعلقة بالجبرية و القدرية، هو أمر ضروري في تقييم عمل الإنسان وبالآيات التي توهم في ظاهرها أن يكون شبيها للخالق المتعال. (انظر الى مصطفى الصاوى الجوينى، منهج الزمخشري في التفسير القرآن، ٢٠٦و ٢١٥).

لكنه النقائص و المزالق الملحوظة التي عثر فيها الزمخشري لإنجاز قواعد التفسير العقلي و قوانينها بنزعته العقلية في تفسيره تعيّن علينا أن نفصل بين منهج تفسير الآيات وفقاً للتفكر العقلي و البراهين العقلية وبين المغلطات و الجدليات التفسيرية التي ليست إلا تطبيقاً لبعض المعتقدات و المقدمات الفكرية التي قد لا يكون لها أساس من الصحة. والمزالق المهمة التي عثر فيها الزمخشري نتيجة نزعته العقلية في الكشاف وفق دراستنا النقدية يمكن تلخيصها في الموضوعات الآتية: إن كشافه مازال يفتقر الى المصادر المعرفية والأصول المنطقية في الإستدلالات القرآنية. كذلك يؤخذ عليه أنه ينظر الى المعارف القرآنية نظرة شخصية آحادية الإتجاه ويفسرها برأيه الفردي و لايتابع منهجاً محدداً في التفسير القرآني. وفي الصفحات الآتية التي تعتبر القسم

الأساس من بحثنا المتواضع، قد حددنا هذه المزالق علق انفراد تحت عناوين رئيسة «المزالق الأساسية في تفسير الكشاف»، و«الإنزياحات المنهجية للزمخشري» و «تبعات الإتجاه العقلي الإعتزالي في الكشاف» وشرحنا كل واحد منها تحت عناوين فرعية.

## المزالق الأساسية في تفسير الكشاف:

المزالق الأســـاسية التي تعرض لها الزمخشري في الكشاف هي:

المبالغة في الإتجاه العقلي:

من المباديء الرئيسة التي يقوم عليها الإتجاه العقلي للمعتزلة في تفسير القرآن الكريم هي نظريتهم التفسيرية الخاصة في باب العقل والتي تقول إنه بإمكان جميع علماء اللغة الذين لهم ضلع في حقل التفسير القرآني أن يفهموا القرآن و ينتقدوا أدلة مخالفيهم فيما اذا وجدوا تعارضاً بين آراء هؤلاء و بين الميزان العدل الإلهي. ويري المعتزلة أن الحكم الإلهي في نزول القرآن، يقتضي أن تكون الخطابات القرآنية موجهة الى عقول جميع افراد البشر كما تحمل معها رسالة عامة سوف تحقق بعد خضوعها لمنهج التفسير العقلي البشري. (انظر الى: قاضى عبدالجبار؛ المغنى، ١٦/ ٣٤٥و٣٦٩ و ايضا؛ شرح الاصول الخمسة ٣٥٩و٤٠٧).

و هذا الإستدلال الذي يركز في تحليل الصفات الإلهية علي المسوغات العقلية والمحظورات من جهة و من جهه أخرى يعني خلقاً و حدوثاً للقرآن الكريم؛ لقد تحول كتاب الكشاف الى مرآة تعكس الإتجاه العقلي في التفسير وكذلك قد سعي المولف فيه للعمل بالقانون الذي وضعه لنفسه الزمخشري و يخاطب فيه نفسه قائلاً: «امش في دينک تحت راية السلطان و لاتقنع بالرواية عن فلان و فلان» (الزمخشري، اطواق الذهب في المواعظ و الخطب، مقاله ٣٧) والواقع هو أن هذا الإتجاه العقلي يبرز مكانة العقل والدور الريادي الذي يلعبه بين سائر الأدلة الشرعية بل يجعل دلالة العقل مسنداً رئيساً تستند إليه مثيلاتها من الأدلة الشرعية. وهذه الميزة للعقل هي التي تجعل الزمخشري أن يصرح في منهجه التفسيري في الكشاف في مقام توصيف القرآن بالقول إن: «القرآن هو

القانون الذي يستند إليه السنة و الإجماع و القياس بعد أدلة العقل »(الكشاف ٢/ ٥١١).

وعلي هذا فإن التفسير الذي قدمه الزمخشري في الكشاف عن الآية الثامنة لسورة آل عمران يمكن اعتباره شاهداً مثالياً حياً لمعرفة هذه النزعة في الكشاف خاصة أن هذه الآية تلعب دوراً أساسياً لتحديد الفوارق الموجودة بين محكمات آيات القرآن الكريم و متشابهاتها. لذلك نري الزمخشري يقول في معنى (الراسخون في العلم) إن: «الذين رسخوا في العلم، أى ثبتوا فيه و تمكنوا و عضوا فيه بضرس قاطع»، وفي عدم ذكره لمصاديق هذه العبارة تكمن حقيقة تشير الى وجهة نظر المعتزلة التي تركز علي الوظيفة المرجعية للعقل وتجعله صالحاً لتحديد تعريف المتشابهات من الآيات القرآنية وتحليل لغة هذه الآيات. (الكشاف١/ ٣٨٨).

إذن للعقل دور ريادي هام للغاية في تفسير الآيات القرآنية عند الزمخشري بل يعد أقوي عنصر يحسم الفصل بين المحكمات و المتشابهات من الآيات. لذلك الى جانب الوظائف البناءة المبرهنة التي يقوم بها العقل في تعريف المتشابه من الآيات و تأويلها فإنه ينبغي تحديد وظيفة التأويل العقلي في تفسير الكشاف في حدود الآيات التي تعارض مباديء الفكر الإعتزالي وقد اعتبرها المعتزلة من المتشابهات.

ويمكن القول و بنظرة شمولية إن منهج الإتجاه العقلي في تفسير الكشاف للقرآن الكريم قد أقيمت علي أساس أصول عدة ألا وهي: مباديء الفكر الإعتزالي -التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، ومنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر -فضلاً عنها قد اندرجت الآيات المعارضة للفكرة الإعتزالية تحت المتشابهات من الآيات القرآنية.

فمن الواضح تماماً أن أصل الوعد و الوعيد الذي هو فرع من مبدأ العدل قد اعتبر أصلاً مستقلاً بذاته في تقسيم الزمخشري لأصول تفسيره وذلك لتأثره الكثير بالفكرة الإعتزالية التي تحكم بحتمية الوعود و المواعيد الإلهية وتقبح

الخروج منهـــا. وكذلك أصل الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر الذي هو فرع من الأحكام العملية قد اعتبره الزمخشري أصلاً مستقلاً بذاته وهذا ما تقتضيه إهمية النظرية المدعاة بـ«الحسن و القبيح العقلي». وإضافة الى ذلك فإن أصل منزلة بين المنزلتين الذي يدّعى في مسار علاقة الترابط بين منزلتي الإيمان و الكفر بضرورة وجود منزلة ثالثة تدعي «الفسق» ويخصها لمقترفي الذنوب الكبيرة؛ هو من الأصول التي يمكن الإشارة إليها للفصل بين حدود العقل البرهاني والعقل الجدلي في مستويات الإتجاه العقلي المسيطر علي تفسير الكشاف. وفقا لما يستند اليه الزمخشرى الى بعض الآيات القرآنية يمكن القول إن هذا الأصل الذي يحتوي في ذاته علي سلسلة مهمة من معتقدات المعتزلة كمسألة الإحبـــاط، ورفض الشفاعة، وخلود مقترفي الذنوب الكبيرة في النار حال عدم انابتهم منها؛ يقوم أيضاً على أساس التوصيف الذي قد ركز في أصلي التوحيد والعدل المعترف بهما المعتزلة في تقسيمه لأصول التفسير على أساس من المسوغات العقلية ومحظورتها في تحليل الأفعال الإلهية فخضعت المعتقدات الإعتزالية هذه لتأويلات سطحية. (انظر: تفسير الزمخشري لأيات: ٣، ٢٦، ٢٧٥/ البقرة، ١٦٨/ النساء، ١٠/ الاسراء٦/ الرعد، ٥٣/ الزمر، ٣٣/ النجم).

وبصفـــة عامة و بالتأمل في تفسير الكشاف و تأويلاته العقلية يمكن القول إن السبب في تأويل الزمخشري لبعض الآيات القرآنية وفق أصول المعتزلة و معتقداته يعود الى نظرته المتحمّسة الى العقل والمبالغة في الإهتمام بهذا العنصر دون بذل الإهتمام الملحوظ الى مثيلاته من الأدلة الشرعية في موضع تعديل الأخطاء التي ربما يكون قد تعرض لها العقل في تحليل المعتقدات الدينيه و إستنباطها. ولذلك نلاحظ أن بعض من المفسرين الإجتهاديين من الشيعة لدي اندراجهم العقل في قائمة مصادر التفسير القرآني يطلقون عليه إسم العقل الفطري فيميزونه بذلك عن ذلك العقل الذي يؤخذ عليه بالإفراط، والتفريط، والمبالغة. (الخوئي، ابوالقاسم؛ البيان في تفسير القران، ١٧٠).

## الحاجة إلى نظرة متوحدة في الروايات التفسيرية:

في الإتجاه العقلي المركز عليه التيار التفسيري للمعتزلة لا يعبأ بالأدلة الروائية كثيراً بسبب النقائص التي يمكن أن تكون قد طرأت على نقل الرواية حيث أثارت الشك الكثير عند البعض المفكرين من المعتزلة في مسألة حجية الخبر الواحد ليجعلوا التواتر الشرط الأساس لقبول الخبر. وكذلك قد أصر الزمخشري في نقل الخبر علي أن إتباع الأدلة العقلية و البراهين أمر ضروري في ميدان التفسير. (قاضى عبد الجبار؛ المغنى، ٤/ ٢٢٥، ١٧/ ٣٨٤، الزمخشرى، اطواق الذهب في المواعظ و الخطب، مقاله ٣٧) لكن مع هذا كله، في اغلب الأحيان تسند معظم الروايات في تفسير الكشاف بأقوال الصحابة والتابعين أو الروايات المرسلة للنبي الأكرمﷺ أو روايات أخري لرواة مجهولين تنقل عنهم بمفردات ك: «قيل» و «روي». وفيما يبدو إن السبب في بذل الإهتمام البالغ الى أحاديث الصحابة في هذا الإتجاه التفسيري يعود الى روايات قد وصفت فيها أحوال الصحابة مستنداً الى أقوال النبي محمدﷺ وإنها لاتبلغ عدد أصابع اليد. فمثلاً نري الزمخشري في موضع تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة النحل: ٨٩] عندما يُسأل عن كيفية -كيفما شمولية القرآن فيجيب بعد الاشارة الى السنة النبوية قائلاً: «و قد رضى رسول اللهﷺ لأمته اتباع أصحابه، و الاقتداء بآثارهم في قولهﷺ «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» و قد اجتهدوا و قاسوا و وطئوا طرق القياس و الاجتهاد، فكانت السنة و الإجماع و القياس و الاجتهاد، مستندة إلى تبيان الكتاب، فمن ثمّ كان تبيانا لكل شيء. (الكشاف٢/ ٦٢٨) هذا ولا ننسي أن مثل هذه النظرة إلى الصحابة في تفسير الآيات لاتخلو من الإنتقادات الأساسية خاصة أن الزمخشري نفسه تمسك بها في تفسيره أحياناً. (انظر: تفسير الزمخشري الآيات ١٧٨/ آل عمران و ٧/ الحجرات) إن الشيء الملفت للنظر حيال الكثير من روايات الكشاف هو أن

الزمخشري لم يهتم في تفسيره الى الموازين النقدية المألوفة و معاييرها المحددة في دراسة الروايات منها: عدم إنطباق الروايات مع القرآن الكريم، والبراهين العقلية، والتاريخ المحدد المتفق عليه من الرواة، وتقييم مدى صحة الروايات من الناحية السندية و قوّتها. فأحياناً قد جاوز الزمخشري في الكشاف هذا الحد في تخريج الروايات و جاء بروايات لا صحة لها من الناحية السندية و لايوجد لها أي مصدر موثق. وعلي سبيل المثال في موضع تفسيره لحديث «اصحابي كالنجوم فبايهم...» لايشير ابن حجر العسقلاني إلا إلى ستة من المصادر غير المشهورة التي يحكم عليها في دراسة مدى صحتها من الناحية السندية بأنها روايات ضعيفة لا يكون رواتها إلا مجهولين أو متروكين أو متهمين بالكذب في روايتهم. (عسقلاني، ابن حجر؛ الكافي الشاف في تخريج احاديث الكشاف، ١٦١).

ومن النماذج الأخرى التي لها جذور في المزالق التي عثر فيها الزمخشري في تفسير الكشاف يمكن الإشارة إلى الآتية:

دخول عدد من روايات الإسرائيليات- التي تعني مجموعة من القصص والتفسيرات لقصص القرآن الكريم-، في تفسير الكشاف بينها: الأسطورة المدعاة بالغرانيق (في موضع تفسير سورة الحج/ ٥٢)، وقصة داود عليه السلام مع امرأة اوريا الحثي إبن حنانا (ص/ ٢١)، وقصة مزيفه عن زواج النبي صلى الله عليه وآله من زينب بنت جحش (الأحزاب/ ٣٧)؛ والإعتماد الى قراءات كثيرة غير المشهورة للصحابة من القراءات الشاذة و القراءات التي لا أساس لها من الصحة من الناحية السندية حسب معتقد الصحابة كالإستشهاد بقراءة «حططنا» عوضاً من «وضعنا» نقلاً عن أنس بن مالك في قراءة «و وضعنا عنك وزرك» بحجة الإنزياح من لغتها التمثيلية إثباتاً لوجهة نظره الفردي في مسألة عصمة النبي صلى الله عليه وآله. (الكشاف٢/ ٥٣٦).

ولا شك في أنه يري كثير من الباحثين في التفاسير القرآنية، أن القراءات و الروايات التفسيرية للصحابة ونخص منها بالذكر شخصيات بارزة كابن

عباس، وابن مسعود، وأبي إبن كعب، ربما يكون لها طريق إلى الصحة من الناحية السندية فيما إذا لم تكن تعارض إرشادات الأئمه المعصومين و تعاليمهم بل إنها قد تكون روايات تؤيدها الأدلة القرآنية حيناً و رواية المعصوم حيناً آخر. والدليل على ذلك هو أنهم كانوا شهوداً عياناً لنزول الآيات وبيانات النبي محمدﷺ بل إنهم كانوا قد بذلوا قصارى جهدهم لفهم القرآن الكريم. منها ما قام به الشيخ الطبرسيرحمه‌الله في موضع تفسيره لآية ﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ ﴾ [سورة يس: ٣٠] حيث يفسره بـ«يا حسرة للعباد» وهي قراءة إبن عباس و إبي إبن كعب فيؤيدها برواية من الإمام السجادعليه‌السلام ثم يستند لبيان وجهة نظره في التفسير إلى رواية الإمام. (ستبين الأمر بإجراء المقارنة بين تفسير جوامع الجامع ٣/ ٣٨٦ للشيخ الطبرسي و بين الكشاف ١٣/ ٤ لجار الله الزمخشري).

هذا من جهة و من جهة أخري نظرة الزمخشري هذه الى الأحاديث تعني إغماض البصر عن الروايات المستندة بهدف تحقيق معتقدات المعتزلة و تبليغاً لإتجاهاته في التفسير القرآني. ومثال ذلك قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾ [سورة الانعام: ٨٢] حيث يترك رواية ابن عباس المشهورة عن النبيﷺ في تفسيره لهذه الآية المباركة وراء ظهره لتكون متلائمة لمعتقده الفردي الذي يعتقد وجوب عقوبة المذنبين متأثراً بفكرة المعتزلة. وقد ترجمت مفردة «ظلم» في هذه الآية إلى «الشرك» متعمداً بعد أن يظهر صحابة النبي قلقهم لنزولها. في حين أنه نجد في تفاسير أغلبية ساحقة من المفسرين لهذه الآية أن في الرواية أعلاها قد أسند الى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾ [سورة لقمان: ١٣] ليؤيد بذلك معني الشرك وهناك بعض من المفسرين الذين يستشهدون بسياق الآية لتقوية الرواية المذكورة ويفسرونها بأن النبي إبراهيمعليه‌السلام قد خاطب في الآية جماعة المشركين. (جوامع الجامع ١/ ٣٩٢؛مجمع البيان٤/ ٥٠٧).

## الأخطاء المنهجية في الإتجاه العقلي لتفسير الكشاف:

مع أن الأخطاء المنهجية في تفسير الكشاف تأتي بصورة متداخلة متلازمة في معظم الأحيان حيث يصعب التجزئة الكاملة بعضها عن بعض؛ لكنه نستطيع أن نعالجها في هذه العجالة تحت عتبات العناوين الآتية:

عدم الإلتفات الى الدور الذي تلعبه الروايات في الفصل بين ظواهر الآيات وبين نصوص الآيات الإعتقادية.

مع أن الأدلة التخصيصية و التقييدية لظواهر الآيات الإعتقادية للقرآن الكريم كما يراه أكثر الفرق الإسلامية، تصلح أن تكون موثقة ومقبولة شرعاً وفي ظل الإلتزام بالضوابط و الأصول العقلية؛ لكن الأصل المنهجي الذي يؤكد عليه المعتزلة في هذا الميدان هو «رفض التخصيص و التقييد» بنصوص الروايات التي لا تتجاوز خصوصيات النص في هذه الآيات. وقد إستند المعتزلة لتبرير هذا الأصل المنهجي في التفسير الى قاعدتهم الضرورية التي تنبني علي وجوب مسوغات و محظورات عقلية بشأن الحسن و القبيح من الأفعال الإلهية فيقولون بذلك إنه لايجوز نزول المسائل العامة والإطلاقات القرآنية الى الله إلا ومعها الجهات التخصيصية لها. (أنظر: محمود كامل، احمد؛ مفهوم العدل في تفسير المعتزلة ١٣٤).

في حين أن تمييز المعارف النظرية و العملية بعضها عن بعض وعدم الإلتزام بالتخصيص و التقييد في الميدان الأول لا يكون إلا حجة غير مبررة مرفوضة قد أجمع المفسرون على وقوعها في حقل الأحكام العملية للقرآن. (انظر: قاضى عبد الجبار؛ متشابـــــة القرآن جزء٦، ص٣٥٤؛ الكشاف٣/ ٥٠٧).

وعليه فإن الروايات التي لم يعبأ بها في النظرة النقدية للمعتزلة لكونها جهات تخصيصية وتقييدية لآيات العقيدة في القرآن الكريم، ليست في الواقع إلا تبياناً للآية و شرحاً مفصلا لها ويمكن الحصول علي شواهد و قرائن تؤيد هذه الايات ذلك عبر التأمل في المفردات، والعبارات و الآيات القرآنية الأخرى.

من الشواهد التي يمكن اعتبارها سِمةً

لسلطة النظرة الإعتزالية بالنسبة الى مسألة الخلافة والمرجعية العلمية لأهل البيت عليهم السلام بعد النبي محمد صلى الله عليه وآله على الزمخشري، هو عدم إكتراثه لمكانة و مدي أهمية الروايات التبيينية والتخصيصية لآيات الولاية في تفسير الكشاف. حيث جعله يغفل عن الدور التبييني الذي تؤديه الأدلة الروائية في تخصيص المسائل العامة لهذه الآيات نتيجة تأثر الزمخشري بالخلفيات الفكرية للمعتزلة وإعتناقه لقاعدتهم التفسيرية المدعاة بقاعدة «عموم اللفظ».

ومع أن الزمخشري معترف بأن آية الولاية قد نزلت وقت إنفاق أمير المؤمنين عليه السلام خاتمه في حالة الصلاة، لكنه مع هذا لم يوف حق الآية في عموميتها منذ بدء تفسيره لها. لأنه لم يولِ وقعاً لكثرة رواة هذه الرواية التي نالت أسنادها شروط الاجماع عند المفسرين من أهل السنة أيضاً. (رك: ايجى، عبدالرحمن بن احمد؛ المواقف في علم الكلام، ٦١٤/ ٣) وكذلك هوالحال في موضع حديثه عن الشواهد اللفظية للجهة التخصيصية للآية إذ يفسر مفردة «ولي» بمعناها الثانوي وهوالصداقة ومفردة «الراكعون» بمعناها المجازي الذي يعني الخشوع مقابل عظمة الله تعالى في وقت أداء الصلاة و إيتاء الزكاة. ثم يبرر إنكاره الجهة التخصيصية للآية بإستدلاله أن السبب في مجيء «الذين» و صلته على صيغة الجمع هو تشجيع المؤمنين ليحسنوا خاشعين الى الفقراء منهم كما فعله الإمام عليه السلام. فبذلك قد صرف الزمخشري نظره عن الجهة التخصيصية للآية لما وجدها معارضة لأصول المعتزلة و معتقداته.

و كذلك هناك في تفسير الكشاف شواهد أخري تليق بالذكر وتكشف عن نفي الجهة التخصيصية لآيات تبرز عدم حصول الشفاعة علي أساس القاعدة التفسيرية التي تقول: «إن الوعد الإلهي و وعيده مبدأ تقتضيه الضرورة العقلية». ذلك أنه في الفكرة الإعتزالية، الشفاعة في يوم البعث تعني ازدياداً في الإنتفاع و نيل المثوبة فتخصها بالصالحين من المؤمنين وبالتائبين منهم. لذلك فان الزمخشري في موضع تفسيره لآية: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا

﴿يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [سورة البقره: ٤٨] التي إمتنعت فيها دلالة دفع الإضرار و العقاب للشفاعة علي الإطلاق، يعتقد أن فحوي الآية يشمل جمهور المخاطبين وفق قاعدة حكم النص. فهكذا يفسر الآية: «فإن قلت: هل فيه دليل على أنّ الشفاعة لا تقبل للعصاة؟. قلت: نعم، لأنه نفى أن تقضى نفس عن نفس حقاً أخلت به من فعل أو ترك، ثم نفى أن يقبل منها شفاعة شفيع فعلم أنها لا تقبل للعصاه» (الكشاف ١٣٦/ ١) دون أن يولي إهتماماً ملحوظاً الى سياق الآية. وفي هذه الآية يوجه الخطاب الى بني اسرائيل وقد نزلت الآية ليحبط أملهم في أنهم أبناء الأنبياء و ستقبل شفاعة ابائهم لهم حتى ولو فسدوا في الأرض. لما أن الشفاعة أصل أجمع عليه المسلمون ولا يمكن إنكاره. وهذا الأصل تؤيده رواية للنبي الأكرمﷺ عندما يقول: وهذا الأصل تؤيده الرواية الصحيحة للنبي الأكرمﷺ عندما يقول: «ان الله يخرج قوما من النار بالشفاعة» (الحميدي الأزدي الميورقي، محمد بن فتوح بن عبد الله؛ الجمع بين الصحيحين البخارى و مسلم ٣٥١/ ٢) لذلك إن أصل الشفاعة الذي أنكره الزمخشري في آيات أخرى ك: (البقره/ ٢٥٤؛ غافر/ ١٨؛ المدثر/ ٤٨) أيضاً سيخص بالأشخاص الذين لم يكونوا ليستوعبوا لرحمته تعالى وإن كان بعضهم جعل من الشفاعة آلة للعصيان و يعتبرونها ملاذاً من عقاب الله و في مثل هذه الآيات نخص بالذكر المشركين منهم وأولئك الذين هم اهل الكتاب.

## تكلف النفس بالتفسير وفق الخلفيات الفكرية:

مع أن المباديء العقلية المستدلة في مهمة التفسير القرآني قد تدفع المفسر الى أن يفسر الآيات و يؤولها خلافاً لما يقتضيه ظاهر الآيات. فإنه مما لاشك فيه أن في مثل هذه الظروف كما يؤكد عليه الزمخشري نفسه (الكشاف ٢/ ٧٠٥)، ينبغي للتفسير القرآني وتأويله أن يعتدما علي الإستعمالات اللغويه الشائعة في اللغة الفصحي و أن يستند إلى قواعد صحيحة تؤيدها الشواهد اللغوية والأدبية. لكن مع هذا كله هناك

شواهد في تفسير الكشاف والتي تظهر أن الزمخشري قد كلف نفسه أحياناً في تفسيراته و تأويلاته بما ينافي البلاغة المتوقعة من القرآن الكريم. فمثلاً في موضع تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [سورة النساء: ٤٨] نلاحظ أن الزمخشري بتقديمه تركيباً غريباً للآية قد أحدث تغييراً بنيوياً في فاعل «يشاء» الحقيقي الذي هو الله تعالى ويظهر ذلك عندما يكلف نفسه أن يرجع الضمير الى لفظة «لمن» دون إرجاعه الى لفظة «الله» ليجعله بذلك رابطاً لفظياً بين فعلي يغفر و لايغفر الى أن يقول في تفسيرها: «كأنه قيل إن اللّه لا يغفر لمن يشاء الشرك، و يغفر لمن يشاء ما دون الشرك على أنّ المراد بالأول من لم يتب، و بالثاني من تاب» (الكشاف١/ ٥٢٠)، وهذاالتكلف كله قد حصل بعد أن يجد الزمخشري فحوي الآية معارضاً لمباديء المعتزلة و أصولها إذ أنه في رأي المعتزلة، وتبعهم الزمخشري، إنه لايليق هنا تقييدالغفران بالتوبة خلافاً لسائر الآيات، خاصة أن فحوي الآية يشير الى إمكانية غفرانه -جل شأنه -لسائر الذنوب بعد أن يتحدث في بداية الآية عن عدم غفرانه الشرك. وهذا هوالأمر الذي دفع الزمخشري الى تغييره. في حين أن العلاقات السياقية للآية تظهر عدم إمكانية تقييد المغفرة علي التوبة في الذنوب الأقل أهمية من الشرك بل إن الآية تنحصر جميع الذنوب من دون الشرك في دائرة إشتمال عبارة «ما دُونَ ذلِكَ» وجعلتها محكوماً بارادته تعالى شأنه في مغفرته للعباد. وبما أن إمكانية غفران الشرك بالتوبة أمر اجمع عليها العلماء و المفسرون فليس صحيحاً الآأن يقال في تفسير الآية: إن الله سبحانه و تعالى قد بيّن في بدايتها أنه لايغفر الشرك الا بعد توبة المشرك ثم يقول إنه يمكن أن يغفر جل شأنه للذنوب الأخري من دون الشرك كلما يشاء.

والشاهد الآخر هو قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ إِنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗاۚ ﴾[سورة آل عمران: ١٧٨] الذي أسند فيه إستمهال الكافرين لإزدياد الإثم الى مشية الله تعالى

فيرد الزمخشري على شبهة إسناد الفعل القبيح الى الله و ينفي الغاية الإلهية قائلاً: «ليست كل علة غرضاً و لا غاية. كما يقال: قعدت عن الغزو للعجز و الفاقه»؛ ثم يتضح تعليله قائلاً: «فإن قلت: كيف يكون ازدياد الإثم علة للإملاء كما كان العجز علة للقعود عن الحرب؟. قلت: لما كان في علم اللَّه المحيط بكل شيء أنهم مزدادون إثما، فكان الإملاء وقع من أجله و بسببه على طريق المجاز» (الكشاف؛ ١/ ٤٤٤). لكن هذا التعليل والنماذج الكثيرة المتماثلة له في تفسير الكشاف (منها آيات: الاعراف/ ٣٠، يونس/ ٣٣و٩٦، هود/ ٩٦و١١٩)، رغم إستنادها الى علم الله تعالى لا تكون دواءاً ناجعاً لحل المشكلة لأن الزمخشري لم يبين في كشافه أنه ماهو وجه تبرير الإملاء الإلهي مع عدم جواز نسبة الفعل القبيح الى الله؟. بل إنه يكتفي بذكر قراءة شاذة قد قرأت «إنما» الأولي بكسر الهمزة و «أنما» الثانية بفتحها. ليحدث بذلك تغييراً بنيوياً في الآية عن طريق إستخدام أسلوب التقديم و التأخير في أجزاء الجملة حيث تقدم عبارة (انما نملى خيرا لانفسهم) على عبارة (انما نملى لهم ليزدادوا اثما) المفعولية ويفترض وقوع التوبة فهكذا يقول لتفسير الآية: «و لا يحسبنّ الذين كفروا أن إملاءنا لازدياد الإثم كما يفعلون، و إنما هو ليتوبوا و يدخلوا في الإيمان».

في حين أن سائر المفسرين رفضوا معني التعليل ل«لام» (ليزدادوا) بسبب عدم جواز نسبة الفعل القبيح الى الله تعالى؛ لكنهم قبلوا لتكون «اللام» هنا تعني العلة الغائية ونتيجة للفعل. ثم أجابوا بالسؤال عن كيفيه تطابق عبارة (ليزدادوا اثما) مع العدل الإلهي وعدم جواز نسبة الفعل القبيح الى الخالق المتعال؟. مشيراً الى العلاقه القائمة بين إساءة إختيار الكافرين و بين القاعدة القرآنية المدعاة بـ«الإستدراج والعقوبة الإلهية» التي تؤكد عليها في المدرسة التفسيرية لأهل البيت عليهم السلام. (الطباطبائي، محمد حسين؛ الميزان في تفسير القرآن٧٩/ ٤) فضلاً من أنهم قد حكموا علي القراءة المستندة بأنها قراءة شاذة في حد ذاتها و تخالف الإجماع كما يرون أن أسلوب التقديم والتأخير

لايصلح لتغير الإعراب. (مجمع البيان ٢/ ٨٩٣).

## عدم إيلاء الإهتمام الملحوظ و المناسب الى القرائن والأدلة القرآنية:

من الوظائف الأساسية للعقل في عملية التفسير القرآني هو إيلاءالإهتمام المناسب الى القرائن القرآنية المتصلة و المنفصلة، والكشف عن الأدلة العقلية والمنطقية للآيات سواء كانت علي مستوي المضمون، أو بدلالة تضمن، أوالتزام أو بلسان الإشارة. مع ان الزمخشرى قداهتم بدلالات الآيات و تفاسيرها دون ان يصرح بذكرها في اكثر الاحايين كما اشرنا في الصفحات الماضية انّ خلفياته الفكرية و المبادى الاعتزالية هى دافع اساسى في عدم التفات الزمخشرى اليها حيث نجمت عنها مزالق ملحوظة في تفسير الكشاف فمن المزالق و النقائص التي قد طرأت علي تفسير الكشاف؛ هو عدم إيلاء الإهتمام الملحوظ و المناسب الى أحوال المخاطب بإعتبارها قرينة من قرائن تفسير و إيضاح الدلالات القرآنية والتي تحظي بأهمية بالغة علي أساس الأصول العرفية والعقلانية للمحاورات.

وفي مسار التفسير العقلي، ربما تري آيات يظهر فيها أثر هذه القرينة الحالية والمقامية بصورة واضحة وجلية. آيات تنافي عصمة الأنبياء عليهم السلام و مكانتهم المرموقة. وقد خوطب فيها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بلهجة صارمة أوشبه صارمة. فمن النماذج التي تستحق النقد في هذا المجال؛ هو ما يبينه الزمخشري في تفسيره لآية ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعۡلَمَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [سورة التوبة: ٤٣] و هي واحدة من الآيات التي نزلت في وقت متأخر. حيث يسيئ الزمخشري تفسيرها فيحكم على النبي صلى الله عليه وآله بأنه يستحق التخطئة والتوبيخ الإلهي لما إذن للمنافقين. كأنه قد نسي تفسيره لبعض آيات السور المكية. منها آية ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ التي تكشف عن الخصال الحميدة للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله. فيقول الزمخشري في تفسيره: «عَفَا اللَّهُ عَنْكَ كناية عن الجناية، لأنّ العفو رادف لها و معناه: أخطأت و بئس ما فعلت. و لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ

بيـان لما كنى عنـه بالعفـو. و معناه: مالك أذنـت لهـم في القعـود عـن الغـزو حـين اسـتأذنوك».(الكشـاف٢/ ٢٧٤).

في حين أن التأمل الدقيق في القرائن السياقية و الدلالية للآيات القرآنية يكشف عن هذه الحقيقة الكامنة أن المنافقين لم يكونوا يفكرون لذخيرة العتاد ولم يعلنوا عن إستعدادهـــم وتأهبهم للحرب والحضور في ساحات الجهاد. فلذلك لم يكن حضورهم في ساحة الحرب ليحل مشكلة من المشاكل العالقة بل كل ما يتمخض منها هو بث روح الشك و الإضطراب وتدهور أواصر الوحدة العسكرية وإشاعة الفساد و خلق مشاكل أخري جديدة.

وعلى هذا الأساس فإنه ليس من قبيل إرتكاب الجريمة ولا من الفعل المكروه أن يأذن النبي للمنافقين بل إن إذنه ﷺ لهم، يدخل في ترك الأولي. وهذا يعني أن لكان من الأفضل عدم صدور الإذن لهم حتى يظهر نفاقهم من تلقاء ذاتـه. إضافة الى ذلك كيف يجوز القول إن صدور الإذن من الفعل المكروه بعد أن يسمح الله تعالى للنبي بذلك في آية أخرى حيث يقول جل شـأنـه: ﴿ فَإِذَا ٱسْتَـٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[سورة النور: ٦٢] (أيضاً أنظر: الكشاف ٤/ ٧٠١، ١٧٢؛ ذيل الآيات الأولى لسورة عبس و سورة التحريم).

## الخلط بين الحقول اللغوية في الخطاب القرآني:

من المباديء الآساسية الأخري الهامة في ترشيد التفسير العقلي هو إكتساب المعرفة الصحيحة علي الإتجاهات المتعددة للقرآن الكريم لغوية كانت، أم تفسيرية، أو تأويلية، أو حقيقية، أو مجازية والخ و كذلك القدرة على التمييز الدقيق لهذه الحقول اللغوية بعضها عن بعض عبر التركيز علي القرائن و الشواهد المتعلقة باللفظ و الكلام.

لـقـد تـعـمـق الـزمخـشري الـنـظـر في الأساليب الأدبية والمحسنـات البلاغية للقرآن الكريـــم في تفسير الكشاف الى درجة يجعل مـــن هذا التفسير ابرز دافع لإقبال الكثير من المفسرين. لكنـــه مع

ذلك توجد في نزعة الزمخشري الإعتزالية آراء تفسيرية وتأويلات تستحق التأمل والتدقيق والتي يصعب معها التمييز بين المحاور الحقيقية للغة الخطاب القرآني و محاورها المجازية نتيجة سيطرة روح التفسير العقلي علي تفسير الكشاف. الأمر الذي قد مهد الأرضية فعلاً لهيمنة سائر المغالطات التفسيرية على الكشاف.

من الأمثلة التي إشير إلى البعض منها في موضع تفسير الزمخشري لآية أخذ الميثاق الإلهي في عالم الذر و كذلك في موضع تفسير آية الولاية في الصفحات الماضية؛ يمكن الإشارة الى آرائه التفسيرية في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾[سورة الاحزاب: ٧٢] وكذلك في آيات أخري نحو: (فصلت/ ١١، الدخان/ ٢٩، ق/ ٣٠، الحشر/ ٢١) التي يمكن اندراجها تحت التفسير العقلي الإعتزالي المستحيل.

باديء البدء يشير الزمخشري في موضع تفسيره لهذه الآية الى أمثلة من كلام العرب فيتابع تحليله بأن عرض الأمانة على الجماد وإباءه وإشفاقه محال في نفسه، غير مستقيم، ثم يحمل الدلالات العقلية علي بناء التمثيل على المحال وهو يقول: «المفروضات تتخيل في الذهن كما المحققات. مثلت حال التكليف في صعوبته و ثقل محمله بحاله المفروضة لو عرضت على السماوات و الأرض و الجبال لأبين أن يحملنها و أشفقن منها» (الكشاف ٣/ ٥٦٥).

مع أن تفسير هذه الآيات بنظرة ظاهرية سطحية، فإذا اعتبرناها من قبيل التمثيل و التخييل -وقد تكون موافقه لاقناع الجمهور -؛ أليس معناه أن التعارض حاصل بينها و بين الأدب القرآني الرفيع الذي يتصف بإبعاد الكلام من كل هزل (الطارق/ ١٤) فهل يوجد تبرير منطقي يخلص الآيات من فخ التناقض الظاهري؟.

خاصة أنه وفق إيديولوجية القرآن الكريم ما من كائن إلا و له حواس يشعر بها ويسبح بحمد ربه متماشيا مع حركة دائرة نظام الكون العام فكانت هذه

الفكرة قاعدة أساسية تجدر بالإهتمام، وإنكار حقيقة أن البعض من المفسرين قد قدموا تحاليل فلسفية عرفانية تناسب مقتضي الكلام الإلهي، لايقبل تبريراً عقلياً. (أنظر: الطباطبائی؛ الميزان ١٦/ ٣٤٩). وهذه الحلول تكفي لعدم إعتبار هذه المفاهيم من قبيل التخييل و التمثيل وفي النهاية يفتح المجال أمام المفسرين لأن لايفسروا مثل هذه الآيات تفسيراً حالة عدم إمتلاكهم المقدرة اللازمة للكشف عن الغيبيات.

ومن التحديات التي قد حصلت نتيجة سيطرة الإتجاه العقلي علي تفسير الكشاف، هو أن الزمخشري قد ادعي بأن البعض من الآيات القرآنية قد تأثرت بإنطباعات المخاطب وشعائره الإعتقادية التي تنبني على أساس من التعابير التمثيلية و الصنائع الأدبية. وهذا يعني أنه قد تحول الى آلة صماء بيد البعض من المتنورين في التيار الفكري الإعتزالي الحديث فأصبح يدافع عن هذه النظرية الفكرية الإعتزالية في تفسيرهم.

وعلى سبيل المثال نلاحظ أن الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [سورة البقره: ٢٧٥] يرى إن هذه الآية تأييد على مبدأ يؤكد عليه المعتزلة في رفضه لتأثير الغيبيات كالسحر و مس الشياطين علي نفس الإنسان ومدركاته العقلية لعدم انطباقها لإرادة و اختياره. ثم يبين الزمخشري أن عدم الإتزان النفسي للذين يأكلون الربا ليس إلا صدي لتخيلات وهمية للأعراب الجاهليين إذ أنهم كانوا يظنون أن أمراض عصبية سوداوية كالجنون و الصرع لاتدخل جسم الإنسان إلا بمس الشيطان عليه. (إنظر الى: ابوزيد؛ مفهوم النص، ٣٨).

في حين أن أغلبية ساحقة من المفسرين إستناداً الى الآيات و روايات الأئمة المعصومين عليهم السلام يعتقدون بأن نسبة بعض أنواع الجنون و الصرع -وليس كلها- الى مس الشيطان بعد إقتراف الذنوب وعدم تقوي الله؛ ليس إلا بياناً حقيقياً مسلماً وحمل هذه الأمراض علي الخيال الذهني الوهمي الذي أصر عليه

الـزمخـشري في تفسير آيـة ٧١ لسورة الأنعام، إنما لايليق بلغة القرآن الذي يهـدي الى الـرشـد ويتـسـم بـالخـلـود و بشمولية كلامه ﴿ لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [سورة فصلت: ٤٢] (جوامع١/ ٦٥٠، مجمع٢/ ٦٧٠، الميزان ٢/ ٤١٢).

## أخطاء الكشاف التفسيرية وتبعاتها:

مع أن إلقاء النظرة الشمولية الى الآيات القرآنية و الأدلة التفسيرية وعدم الإعتناء بالخلفية الفكريـــة هو ضرورة عقلية لابد منها لتقديم تفسير واقعي من الآيات و مفاهيمها. لكن كثرة تبعات أخطاء الزمخشري التفسيرية في الكشاف قد أدت الى عدم معرفة الدور الحقيقي الذي يلعبه كل واحدة من الآيات في تكوين المعارف القرآنية. لأن الزمخشري قد درس في الكشاف -فيما يبدو -مجموعة من الأدلة المتعارضة دون الإهتمام الى الدور الذي تلعبه هذه الأدلة في تعديل الإتجاه التفسيري أو إكماله. فينظر الكشاف الى الآيات متأثراً بخلفيات صاحبه الفكرية بنظرة آحادية.

فمثلاً إن نظرية حرية إرادة الإنسان وإختياره ربما تعد مفيدة وذات أهمية ملحوظة في تأويل الكثير من ظواهر آيات القرآن و الرد على المذاهب الجبرية والإحتجاجات الإلحادية علي المسائل التوحيدية للقرآن الكريم؛ لكن التبعات التي تنجم من أخطاء الكشاف التفسيرية في هذا المسار، تستدعي نوعاً من إستقلال الإرادة للناس قد يعارض الإرادة الإلهية. وإستناداً الى رواية الإمام الصادق عليه السلام: «ارادوا ان يصفوا الله عزوجل بعدله فاخرجوه من قدرته و سلطانه» (الصدوق، محمد بن على؛ التوحيد، ٣٨٢)؛ يمكن القول: أن الزمخشري وإن كان قد قصد إثبات العدل الإلهي و تنزيهه عن الأفعال القبيحة فيما يبدو إلا أنه يخلق مشكلة أخري بتفويض الإرادة الى الناس ونفي الإرادة المطلقـــة عن الله سبحانه تعالى. (أنظر الى: بحث روايى و فلسفي في «الجبر و التفويض و الأمر بين الأمرين» الميزان ١٠١/ ١).

ومـــن التبعات الأخري الملحوظة لأخطاء الزمخشري التفسيرية في الكشاف

هو دفاعه عن النظرية المدعاة بإحباط جميع الطاعات بإرتكاب الذنوب الكبيرة وعدم غفران الله تعالى للشخص دون التوبة وفق أصل الوعد و الوعيد الذي هو من الأصول الإعتزالية. فهذا مايمكن مشاهدته في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُۖ وَإِلَيۡهِ تُقۡلَبُونَ ﴾ [سورة العنكبوت: ٢١]؛ عندما يقول: «و متعلق المشيئتين مفسر مبين في مواضع من القرآن و هو من يستوجبهما من الكافر و الفاسق إذا لم يتوبا، و من المعصوم و التائب» (الكشاف ٣/ ٤٤٩). فهذا الإتجاه التفسيري قد استخدم في جميع الآيات التي قد خصصت فيها مغفرة الله تعالى و رحمته أو عدم غفرانه و عقابه الى المشية الإلهية. (أنظر الى تفسير آيات: البقرة/ ٢٨٤، آل عمران/ ١٢٩، المائدة/ ١٨ و ٤٠، الفتح/ ١٤).

مـن هذا المنطلق، فإن الآيات التي تعارض أصـول المعتزلة رغم تركيزها الواضح على إمكانيـة مغفرة الذنوب الكبيرة، فقد تعرضت للتأويل الظاهري أو قد اعتبرت أدلتها الروائية موضوعة مفتراة في تفسير الكشاف. (الكشاف ١/ ١٤٤؛ ١/ ٦٣٠) والشيء اللافت للنظر في هذا النوع من التفسير هو نفي إمكانية حصول المغفرة للذنوب الكبيرة و وجوب قبول التوبة إعتماداً علي المسموحات و الممنوعات العقلية في تحليل أصل العدل الإلهي خاضعة للتفسير بالرأي والغفلة عما في هذه الآيات من مصلحة وحكمة.

هذا وإن المنهج التفسيري للزمخشري في الكشاف المسيطر عليه الأتجاه العقلي، يركز عادة على المواضع السلبية والنظرية في التفسير بدلاً من المواضع الإيجابية والعملية. كذلك اتخذ الزمخشري نفس الإتجاه في موضع تفسيره للشفاعة إذ ينحصر الظهور العام لآيات الشفاعة في موضوعات خاصة كإزدياد الأجر للصالحين وينكرها من مرتكبي الذنوب الكبيرة حيث يقول: «الشفاعة لا تكون إلا في زيادة التفضل، و أهل التفضل و زيادته إنما هم أهل الثواب». (الكشاف؛ ٤/ ١٥٨) في حين أن الشفاعة بمعني الكلمة، إضافة الى إندراجها في حلقة الفضل الإلهي، تنفع المؤمنين في بث روح

العبادة وحركية العبد وخلق الإحساس بالعبودية فيه في مواقف الخوف والقلق.

وكما أن العدل والقهر يعتبران في أصلهما من الصفات الإلهية، فالرحمة والفضل هما من الصفات الإلهية أيضاً. وهذا يعني لايوجد تباين ولا غموض في اسماء الله الحسني و الصفات الإلهية. ولذلك يحذّر القرآن الكريم الناس من خطر الإلحاد والعلمانية وينذّر من تحريف أسماء الله الحسني وتبعاته قائلاً: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الاعراف: ١٨٠].

الكلمة الختامية :

إنما يمكن القول إن التبعات السلبية للإتجـــــاه العقلي الغالب على تفسير الزمخشري في المواضيع المطروحة في هذه الورقة المتواضعة وغيرها من المباحث القرآنية؛ هي في الحقيقة ناتجة من أمرين أساسيين: نظرته الأحادية الشخصية أو بتعبير أدق غلبة منهج التفسير بالرأي في تفسير الكشاف، وعدم صرف الإهتمام الى القرائن والأدلة التفسيرية الأخري ونخص منها بالذكر عدم الإعتنـــاء بالدور الريادي الذي تلعبه روايات أهل البيت عليهم السلام في إصلاح المغالطات العقلية في التفسير.

ومع أن تفسير الكشاف يعد من أبرز تفاسير السنة الذي أولي إهتماماً ملحوظاً في تفسير الآيات القرآنية الى فضائل أهل البيت عليهم السلام، ومنها رواية المباهلة في تفسيره للآية ٦٣/ آل عمران، والإطعام في الآية ٨/ الإنسان، و الإستناد الى رواية «من مات على حب آل محمد مات شهيدا... ألا و من مات على حب آل محمد مات على السنة و الجماعة» في سياق تفسيره لقـــوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [سورة الشورى: ٢٣]؛ لكـــن الزمخشري نتيجة تأثره بالقواعد التفسيرية الإعتزالية وخلفياته الفكرية الخاضعة للفكـــر الإعتزالي في موضع تفسيره للآيات التي تـدل على المكانة المرموقة لأهل البيت عليهم السلام والإمام علي بن ابي طالب عليه السلام تحديداً قد سعي الى إعمام مفاد الآيات الى الجميع بغضّ النظر عن الأدلة العقلية و اللفظية وأسباب نزول

الآيات والشواهد والقرائن الروائية التي توحي بتخصيص هذه الآيات للعترة المطهرة. منها الرواية النبوية التي تقول: «انا مدينة العلم وعلى بابها» (الزمخشرى؛ الفائق في غريب الحديث٢/ ٣٦) وقد اعتبرها كثير من محدثي السنة من الروايات الصحيحة. (أنظر الى: احمد بن محمد الحسنى المغربى؛ فتح الملك العلى بصحة حديث باب مدينه العلم علي).

وعلى سبيل المثال، نلاحظ أن الزمخشري مع أنه هناك قرائن تدل علي علمه بخطبة الغدير (أنظر الى: الكافي الشاف في تخريج احاديث الكشاف، لآية التبليغ ٩٠/ نحل)؛ يقول في تفسيره: «بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ: جميع ما أنزل إليك... وَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ: و إن لم تبلغ جميعه كما أمرتك فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ»، فيستند في تفسيره هذا الى قراءة من القراءات القرآنية التي ربما تكون شاذة قائلاً: «قرئ: رسالاته، فلم تبلغ إذاً ما كلفت من أداء الرسالات».

وكذلك نراه في تفسيره لمفردة «اليوم» في قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ... ﴾ [سورى المائدة: ٣]، يقول: «لم يرد به يوماً بعينه، و إنما أراد به الزمان الحاضر و ما يتصل به و يدانيه من الأزمنة الماضية و الآتية». ثم يتابع نفس النهج في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [سورة فاطر: ٣٢] فيقول: «من عبادنا: هم أمّته من الصحابة و التابعين و تابعيهم و من بعدهم إلى يوم القيامة».

ومن عجائب تفسيره العقلي هو ما يقوله عن آية التطهير التي تقدم لنا مصدراً يصون من جميع الأخطاء بفضل من الله تعالى و إرادته؛ فالزمخشري لايعتني بعدول ضمائر المؤنث الى ضمائر المذكر والى منصوبية إسم النداء الذي هو «أهل البيت» و دلالة المدح فيه؛ فيقول: «و أَهْلَ الْبَيْتِ نصب على النداء أو على المدح و في هذا دليل بيّن على أنّ نساء النبيﷺ من أهل بيته. » (الكشاف٣/ ٥٣٨).

في حين أنه في موضع تفسيره لآية المباهلة التي يقول فيها تعالى: ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [سورة

ال عمران: ٦١]؛ قد قدم تقريراً مفصلاً لرواية المباهلة علي لسان عائشة بنت أبي بكر وهي تقول: «أنّ رسول اللهﷺ خرج و عليه مرط مرجل من شعر أسود، فجاء الحسن فأدخله، ثم جاء الحسين فأدخله، ثم فاطمة، ثم علي، ثم قال: إِنَّما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ». ثم يتابع الزمخشري تفسيره لآية المباهلة قائلاً: «قدّمهم في الذكر على الأنفس لينبه على لطف مكانهم و قرب منزلتهم، و ليؤذن بأنهم مقدمون على الأنفس مفدون بها. و فيه دليل لا شيء أقوى منه على فضل أصحاب الكساءعليهم السلام» (الكشاف١/ ٣٧٠).

وهكذا و إن كان الزمخشري علي يقينه بفضائل أهل البيتعليهم السلام لكن غفلته عن كونهم مراجع علمية في التفسير قد وقعته في أخطاء و مزالق تفسيرية ملحوظة. لكنه علي أساس رواية الثقلين المتواترة، إضافة الى الأدلة الإجماعية العقلية والسنة النبوية، إن أفضل الإتجاهات التفسيرية الذي يمكن بمتابعته الحصول على فهم صحيح شامل لمعاني الآيات القرآنية ومقاصدها؛ قائم علي أساس الإرتباط بالعترة المطهرةعليهم السلام لأنهم في الحقيقة أولئك الذين قد ورثوا علم النبيﷺ. فإن التأمل و التدبر في أحاديثهم و في إتجاهاتهم التفسيرية يتبع فهم حقائق أكثر منها في مجال تبيين المستدلات المنطقية والبراهين العقلية وتفريع هذه المستدلات والبراهين و في النهاية تقييم النتائج الحاصلة و تعديل الأخطاء التفسيرية الطارئة علي كتب التفسير. و هذا ما تؤيده رواية من الإمام الصادقعليه السلام حيث يقول فيها: «انما علينا ان نلقى اليكم الاصول و عليكم ان تفرعوا» (ابن ادريس؛ السرائر الحاوي لتحرير ٣/ ٥٧٥).

## حصاد البحث:

والنتائج التي تكتسي لها هذه الدراسة هي:

رغم الإحتجاجات النقدية التي توجها التيارات التفسيرية الظاهرية الى الإتجاه العقلي في تفسير الكشاف، فإن دراسة آراء الزمخشري التفسيرية خاصة في بابي التوحيد و العدل، تؤيد علي القول بأن المستدلات والبراهين العقلية

تلعب دوراً ريادياً في حقل المعرفة الدينية وكذلك تحميها دعائم إساسية مختلفة منها قرآنية و أخري روائية.

إنه يجب علينا معرفة الفصل بين المغالطات التفسيرية وبين إستخدام البراهين و الأدلة العقلية في مستدلات الكشاف التفسيرية. فإن مشكلة عدم التمييز بين هذه المفاهيم تنجم في الحقيقة من عدم تحديد وظائف العقل وعدم إيلاء الإهتمام المناسب الى أنه يمكن تعديل وظائف العقل و إكمالها في ضوء الأدلة النقلية.

إن أخطاء الكشاف التفسيرية والتبعات السلبية الناجمة من سلطة الإتجاه العقلي في تفسير الزمخشري ليست إلا نتيجة لنقص مبادئه التفسيرية و منهجه التفسيري بالمقارنة الى المنهج التفسيري المثالي الذي قد بنيت وظائف العقل الى جانب الأدلة العقلية الإجماعية علي أساس الإرتباط بالعترة المطهرة عليهم السلام لأنهم أولئك الذين قد ورثوا علم النبي صلى الله عليه وآله حقاً وتطور مثل هذا الإرتباط بأحاديث هؤلاء المعصومين و سبر أغوارها سوف تتبع منهجاً أدق و أكمل في التفسير يفيدنا في مناقشة مستدلات التفسير العقلي ومعرفة الأخطاء التفسيرية.

## المراجع والمصادر:


القرآن الكريم.

- ابن ادريس، محمد بن احمد،؛ السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، قم، دفتر انتشارات اسلامى، ١٤١٠.
- ابن كثير الدمشقي، ابوالفدا؛ البداية و النهاية، تحقيق على شيرى، بيروت، دار احياء التراث العربى، ١٤٠٨.
- ادنه وى، احمد بن محمد؛ طبقات المفسرين، مكتبة العلوم و الحكم، مدينه، ١٤١٧ق.
- ايجى، عبد الرحمن بن احمد؛ المواقف في علم الكلام، بيروت، دار الجيل، ١٤١٧.
- جرجى زيدان؛ تاريخ آداب اللغة العربية، بيروت، دار حكمة الحياه، ١٩٩٢.
- الحسنى المغربى، احمد بن محمد؛ فتح الملك العلى بصحة حديث باب مدينة العلم على، تهران، مكتبة الامام

اميرالمومنين، ١٣٦٢ق.

- الحميـدي الأزدي الميورقي، محمد بن فتـوح بن عبد الله؛ الجمع بين الصحيحين البخارى و مسلم، لبنان، دار ابن حزم، ١٤٢٣ق.
- الخوئى، سيد ابوالقاسم؛ البيان في تفسير القرآن؛ بيروت، دارالزهراء، بي تا.
- قاضى عبد الجبـــار الهمدانى، ابوالحسن؛ المغنى في ابواب التوحيد و العدل، تحقيـق محمد مصطفى حلمى، مصر، الدار المصرية للتاليف و الترجمة، ١٣٨٥ق.
- متشابه القرآن؛ قاهرة، مكتبة دار التراث، بى تا.
- شرح الاصول الخمسه، بيروت، دار احياءالتراث العربى، ١٤٢٢.
- شنوقه، سعيد؛ التاويل في التفسير بين المعتزلة و السنة، مصر، المكتبة الازهرية للتراث، بيتا.
- الشهرستاني، ابو الفتح محمد بن عبد الكريم؛ الملل و النحل، تحقيق محمد سيـد گيلانى، بيروت، دارالمعرفة، بى تا.
- الصاوى الجوينى، مصطفى، منهج الزمخشرى في تفسير القـرآن و بيان اعجازه، القـــاهرة، دارالمعارف، ١٩٥٩
- الصدوق، ابن بابويه، محمد بن على؛ التوحيد، قـــم، جامعة مدرسين، ١٣٩٨ق.
- الطباطبائي، سيد محمـــد حسين؛ الميزان، قم، دفتر انتشارات اسلامى جامعه ى مدرسين، ١٤١٧.
- الطبرسي، الفضل بن الحسن؛ مجمع البيان في تفسير القـــرآن، تهران، انتشارات ناصر خسرو، ١٣٧٢ش.
- تفسير جوامـــع الجامع، تهران، انتشارات دانشگاه تهران و مديريت حوزه علميه، ١٣٧٧ش.
- الطبرى، محمـد بن جرير، جامع البيان في تفسير القـــرآن، بيروت، دارالمعرفة، ١٤١٢.
- الزمخشرى، محمود بن عمر؛ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، بيروت، دارلكتب العربى، ١٤٠٧.

- اطواق الذهب في المواعظ و الخطب؛ بی جا، دارالكتب العلمية، ١٤١٤.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، لبنان، دار المعرفة، الطبعةالثانية، بی تا.
- التهانوی، محمد اعلی؛ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، بيروت، مكتبه لبنان ناشرون، ١٩٩٦.
- محمود كامل، احمد؛ مفهوم العدل في تفسير المعتزلة، بيروت، دار النهضة العربية، ١٤٠٣ق.
- ابن عبد ربه الاندلسی؛ العقد الفريد، المكتبة الشاملة، بی تا.
- ابن حجر العسقلانی، احمدبن علی؛ الكافي الشاف في تخريج احاديث الكشاف، بيروت، دار احياء التراث العربی، الطبعه الاولی، ١٤١٨.
- ابو زيد، نصر حامد؛ مفهوم النص، المغرب، الدارالبيضاء، المركز الثقافي العربی ٢٠٠٠م.
- مهري، حسن ابو سعده؛ الاتجاه العقلي في مشكلة المعرفة عند المعتزلة، قاهرة، دارالفكر العربي، ١٩٣٣.